الأمم المتحدة

S/2009/447

مجلس الأمن

Distr.: General
9 September 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

يشرِّفني أن أحيل طيَّه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة أوغندا له في تموز/يوليه ٢٠٠٩ (انظر المرفق).

وقد أعدَّت الوثيقة تحت مسؤوليتي بعد إجراء مشاورات مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روهاكانا **روغوندا**
السفير والممثل الدائم

250909 240909 09-50523 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة أوغندا له (تموز/يوليه ٢٠٠٩)

مقدمة

خلال فترة رئاسة أوغندا، في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٩، عقد مجلس الأمن ٢١ جلسة رسمية، بما فيها ١٩ جلسة علنية، وكانت اثنتان منها مناقشات مفتوحة. كما عقد جلستين خاصتين مع البلدان المساهمة بقوات و ١١ مشاورة مغلقة.

واتخذ المجلس خمسة قرارات واعتمد خمسة بيانات رئاسية. كما قرأ الرئيس بياناً للصحافة وأدلى في مناسبة أخرى بملاحظات شفوية للصحافة.

أفريقيا

تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

في ٢٨ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة للنظر في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2009/359). واستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من فيكتور دا سيلفا أنجِلو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، بشأن التطورات الراهنة في هذين البلدين، وعمليات البعثة ونشرها.

وفي المناقشات التي تلت ذلك، أثنى أعضاء المجلس على البعثة للإسهام الذي تقوم به في المناطق المتأثرة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، داعين للإسراع في نشر البعثة لتمكينها من إنجاز ولايتها على نحو أفضل، بما يشمل حماية المدنيين وموظفي المساعدة الإنسانية. ونظراً للترابط القائم بين النزاعات في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان، كرر أعضاء المجلس تأكيدهم لضرورة تطبيع العلاقات بين السودان وتشاد من أجل إحلال سلام شامل ودائم في كلا البلدين وفي المنطقة بأسرها. وطلب أعضاء المجلس إلى البلدين استخدام الترتيبات الثنائية القائمة التي سبق أن اتُفق عليها، بما في ذلك فريق اتصال داكار، من أجل تطبيع علاقاتهما الثنائية.

كوت ديفوار

في ٢٣ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة مفتوحة بشأن تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2009/344) واستمع إلى إحاطة إعلامية من تشوي يونغ – جن، الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار ورئيس البعثة. وأبلغ رئيس البعثة المجلس بالتقدم الهام المحرز في تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي واتفاقاته التكميلية. وعرض بشكل موجز الإنجازات الرئيسية، بما في ذلك إنهاء الأعمال العدائية بين ''القوات الجديدة'' وقوات الدفاع والأمن الوطنية؛ وإزالة منطقة الثقة التي قسمت البلد عملياً في السابق؛ واستعادة حرية تنقل الأشخاص والسلع في جميع أنحاء البلد؛ ونجاح سير عملية تحديد هوية السكان وتسجيل الناخبين على نحو يتسم بالمصداقية؛ والتحسن العام في حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد؛ واستمرار الحوار بين الزعماء السياسيين الرئيسيين؛ وانتعاش الاقتصاد. وأبلغ الممثل الخاص المجلس كذلك بأنه في ١٤ أيار/مايو، أعلنت حكومة كوت ديفوار أن الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية ستُعقد في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. كما استمع المجلس إلى بيان من السيد دجيدجي، الممثل الدائم لكوت ديفوار، الذي كرَّر تأكيد التزام الحكومة بإجراء الانتخابات على النحو المقرر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وقبل هذه الجلسة عقدت جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، واستمع المشاركون خلالها إلى إحاطة إعلامية من الممثل الخاص للأمين العام.

وفي المشاورات التي تلت ذلك، أحاط أعضاء المجلس علماً بتأكيدات الحكومة، وكذلك الجهات السياسية الفاعلة الأخرى، بأنها ما زالت على التزامها بإجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وشددوا على ضرورة التقيد بهذا الموعد. ودعوا اللجنة الانتخابية المستقلة إلى أن تصدر، على وجه السرعة، جدولاً زمنياً يضم تواريخ العمليات المتبقية المفضية إلى الانتخابات الرئاسية.

وفي ٣٠ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٨٠ (٢٠٠٩) الذي جدَّد بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ولا سيما من أجل دعم تنظيم انتخابات حرة ومفتوحة وعادلة وشفافة في كوت ديفوار ضمن الإطار الزمني للانتخابات. كما طلب المجلس إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن تدعم الأطراف بفعالية في تنفيذ المهام المتبقية في إطار اتفاق واغادوغو السياسي والاتفاقات التكميلية له.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٠ تموز/يوليه، استمع المجلس في جلسة رسمية إلى إحاطة إعلامية من ألان دوس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشأن تقرير الأمين العام عن البعثة (S/2009/335). وأوضح الممثل الخاص أن القتال ضد الجماعات المسلحة الأجنبية التي تقوم بعملياتها في الجزء الشرقي من البلد أدَّت إلى تشريد السكان وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من جانب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجيش الرب للمقاومة، وجنود غير منضبطين في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي المشاورات غير الرسمية التي تلت ذلك، تبادل أعضاء المجلس الآراء واعتمدوا بياناً للصحافة أعربوا فيه عن دعمهم للبعثة، وتشجيعهم لها على أن تواصل، بالتعاون مع السلطات الوطنية، رصد أداء وسلوك وحدات القوات المسلحة المشارِكة في عمليات مشتركة ضد الجماعات المسلحة. كما دعا أعضاء المجلس إلى تنفيذ اتفاق ٢٣ آذار/مارس تنفيذاً عاجلاً وكاملاً.

ورحَّب أعضاء المجلس بزيادة التعاون الإقليمي، وبخاصة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، وأعربوا عن تشجيعهم لذلك كما أثنوا على الدور الذي يضطلع به أولوسيغون أوباسانجو، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، وبنجامين مكابا، الميسِّر المشارك. كما أعرب أعضاء المجلس عن القلق الشديد إزاء تجدد نشاط الجماعات المسلحة غير المشروعة وأدانوا الهجمات الموجهة التي تشنها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة ضد السكان المدنيين. وأعربوا كذلك عن القلق بشأن استمرار ورود تقارير عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وانتشار العنف الجنسي على نطاق واسع، ومواصلة تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح. وشجَّع أعضاء المجلس السلطات الكونغولية على مواصلة اتخاذ خطوات إضافية لمكافحة الإفلات من العقاب داخل قوات الأمن الوطنية.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى (المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة)

في ١٥ تموز/يوليه، استمع المجلس، في مشاورات بكامل هيئته، إلى إحاطة إعلامية من جواكيم شيسّانو، المبعوث الخاص للأمين العام إلى المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، الذي عرض تقييمه لمحادثات جوبا للسلام، ونتائج ولايته كمبعوث خاص. وقد قدم إحاطته الإعلامية في ضوء رسالة موجهة من الأمين العام، مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، يبلِّغ فيها المجلس اعتزامه تعليق مهمة الرئيس شيسّانو كمبعوث خاص اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه (S/2009/281). وفي ملاحظات أدلى بها رئيس المجلس للصحافة، أثنى

الأعضاء على المبعوث الخاص لإسهامه الهام في عملية السلام، ودعوا جيش الرب للمقاومة للتوقيع على اتفاق السلام النهائي، وأعربوا كذلك عن التقدير لما أبداه الرئيس شيسّانو من استعداده ليكون تحت تصرف المجلس إذا أعرب جيش الرب للمقاومة أخيراً عن استعداده للتوقيع على اتفاق السلام النهائي.

سيراليون

في ١٦ تموز/يوليه، استمع المجلس، في جلسة مفتوحة، إلى إحاطة إعلامية من القاضي رينيت وينتر، رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون، وستيفن راب، المدعي العام، بشأن عمل المحكمة الخاصة. كما استمع المجلس إلى بيان أدلى به ممثل سيراليون. وأثنى أعضاء المجلس على المحكمة الخاصة لإنجازاتها في كفالة مثول المسؤولين عن ارتكاب جرائم شنيعة أمام العدالة كجزء من الكفاح ضد الإفلات من العقاب. كما رحَّبوا أيضا باستراتيجية الإنجاز للمحكمة الخاصة فيما يتعلق بأعمالها.

الصومال

في ٩ تموز/يوليه، أجرى المجلس مناقشة بشأن الحالة في الصومال واستمع إلى إحاطة قدمها ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بشأن الحالة السياسية والأمنية الحالية في الصومال، وسوزانا مالكورا، وكيلة الأمين العام لشؤون الدعم الميداني، بشأن مجموعة تدابير الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. واستمع المجلس أيضاً إلى بيانات أدلى بها كل من ممثل الصومال، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، وممثل السويد باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أكد أعضاء المجلس من جديد تأييدهم لاتفاق جيبوتي للسلام كأساس للعملية السياسية ودعمهم للحكومة الاتحادية الانتقالية بصفتها السلطة الشرعية في الصومال. وأدان أعضاء المجلس تصعيد الهجمات في الآونة الأخيرة من جانب الجماعات المسلحة والعناصر الأجنبية ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية، والسكان المدنيين، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وطالبوا بإنهاء هذه الهجمات. وأشاد أعضاء المجلس بإسهام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في إقامة سلام واستقرار دائمين في الصومال ورحبوا بما قرره مؤتمر الاتحاد الأفريقي خلال دورته العادية الثانية عشرة المعقودة في سرت، بالجماهيرية العربية الليبية، في الفترة من ١ إلى ٣ تموز/يوليه، من تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأحاط أعضاء مجلس الأمن علماً أيضاً بمقرر الاتحاد الأفريقي في الدورة نفسها الذي يطلب فيه من المجلس فرض جزاءات على جميع الجهات التي تقدم الدعم إلى الجماعات

المسلحة المشاركة في تقويض جهود السلام والمصالحة في الصومال، والاستقرار الإقليمي، ومن ضمنها إريتريا. واتفق أعضاء المجلس أيضاً على النظر دون إبطاء في الإجراءات التي يتعين اتخاذها ضد أولئك الذين يقوضون عملية جيبوتي للسلام. وفي نهاية المناقشة، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2009/19).

وفي ٢٩ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة مفتوحة للنظر في تقرير الأمين العام بشأن الحالة في الصومال (S/2009/373). واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، بشأن التطورات في الحالة السياسية والأمنية والإنسانية، واستمع إلى معلومات مستكملة بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأعمال القرصنة، ودور المجتمع الدولي في الصومال. واستمع المجلس أيضاً إلى بيانات أدلى بها كل من رامتان العمامرة مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، ومحمد عبد الله عمر، وزير خارجية الصومال. وقد أطلعا المجلس على الحالة الهشة في الصومال لا سيما بعد تصاعد القتال في الآونة الأخيرة في أعقاب الهجمات التي شنها المتمردون المسلحون والمقاتلون الأجانب على الحكومة الاتحادية الانتقالية. إلا أنهما أشارا إلى أن هناك بعض التغيرات الإيجابية، وهي أن الحكومة الاتحادية الانتقالية تزداد تنظيماً، وتعيد تثبيت أقدامها، وتكسب دعم الصوماليين وثقتهم على نحو متزايد. وعلى ذلك، دعيا إلى زيادة تقديم الدعم على وجه الاستعجال من جانب المجتمع الدولي إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، لا سيما في مجال المساعدة في إعادة بناء قوات الأمن الصومالية ومؤسسات الدولة.

وفي المناقشات التي تلت ذلك، أكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم لعملية جيبوتي للسلام، وللحكومة الاتحادية الانتقالية بصفتها السلطة الشرعية المعترف بها دولياً. وأهابوا بالذين لا يزالون خارج عملية جيبوتي للسلام أن يستجيبوا لنداءات المصالحة من جانب الحكومة، وأن يعتمدوا الوسائل السلمية لحل النزاع الصومالي. ورحَّب أعضاء المجلس ببدء أعمال اللجنة الأمنية المشتركة وبدء نشر عنصر الشرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ٢٥ تموز/يوليه. وأدانوا الهجمات من جانب جماعات المتمردين والعناصر الأجنبية على الحكومة الاتحادية الانتقالية، والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والسكان المدنيين، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وأجرى المجلس لاحقاً مشاورات خاصة تلقى خلالها تقرير فترة الـ ١٢٠ يوماً من كلود هيلر، ممثل المكسيك، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)؛ وقد عرض على المجلس آخر المستجدات المتعلقة بعمل اللجنة ومشروع قائمة الكيانات والأفراد الذي يقترحه فريق الرصد المعني بالصومال لكي ينظر فيه أعضاء المجلس. وأبلغ أعضاء المجلس

أيضاً بعمل الفريق في المنطقة وبالتأجيل المتكرر من جانب السلطات الإريترية لزيارة الفريق إلى هذا البلد.

وأشاد أعضاء المجلس بعمل اللجنة وفريق الرصد وإسهامهما في مساعي إحلال السلم بالصومال والمنطقة بأكملها. وطالب أعضاء المجلس جميع الذين يدعمون الجماعات المسلحة ويقوضون عملية جيبوتي للسلام بالكف عن القيام بذلك، وكرروا تأكيد استعدادهم لبدء عملية اتخاذ الإجراءات ضد الذين يستوفون معايير عملية التسمية الواردة في القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، أي تهديد الاستقرار، وعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية، أو انتهاك حظر الأسلحة.

السودان

في ١٧ تموز/يوليه، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية ونظر في تقرير الأمين العام المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في السودان (S/2009/357). واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام الذي أبلغ عن الحالة السياسية والأمنية الحالية في السودان على إثر الرحلة الميدانية التي قام بها إلى هذا البلد. وسلط الضوء على بعض التحديات التي يواجهها السودان في عملية تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وقرار هيئة التحكيم الدائمة بشأن أبيي الذي كان من المتوقع صدوره في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، والدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في السودان في تيسير تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

وأشاد أعضاء المجلس ببعثة الأمم المتحدة في السودان لما قدمته من دعم بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وخطط الطوارئ التي تقوم بوضعها حالياً لحماية السكان المدنيين، لا سيما في منطقة أبيي. وأثنى أيضاً أعضاء المجلس على الأطراف لما قامت بتنفيذه بين جوانب الاتفاق حتى الآن. وأعربوا عن قلقهم بشأن الجوانب التي لم يكتمل تنفيذها بعد، لا سيما التأخيرات في الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة، التي أرجئت حتى نيسان/أبريل ٢٠١٠.

وفي ٢٤ تموز/يوليه، عقب جلسة مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، عقد المجلس جلسة مفتوحة للنظر في تقريري الأمين العام بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2009/297 و S/2009/352). واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها، آلان لو روى، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بشأن المستجدات في الحالة السياسية والأمنية والإنسانية، وعمليات البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ونشرها. وأشار إلى أن حالة ملايين الأشخاص الذين شردوا في دارفور و لم يعودوا قادرين على العودة إلى ديارهم

لا تزال تثير القلق الشديد، وذلك على الرغم من تحسن الحالة في الميدان إلى حد ما. وأكد وكيل الأمين العام الحاجة إلى تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ورحب بالتزام أطراف الاتفاق باحترام قرار هيئة التحكيم الدائمة بشأن نزاع أبيي وتنفيذه بالوسائل السلمية. وشارك أيضاً في الاجتماع كل من ميخائيل مارغيلوف، الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي، وممثل السودان.

وأشاد أعضاء المجلس بعمل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ورحبوا بالتقدم المحرز في نشر العمليات التابعة للعملية المختلطة. ورحب أعضاء المجلس بجهود الوساطة المشتركة وحكومة قطر للتوصل إلى اتفاق بين حكومة السودان وجماعات المعارضة المسلحة ومن ضمنها حركة العدل والمساواة. وأكدوا كذلك من جديد الحاجة الملحة للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في دارفور وطالبوا الأطراف بالعودة إلى المفاوضات.

وفي ٣٠ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٨١ (٢٠٠٩) الذي مدد بموجبه ولاية العملية المختلطة لغاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

في ٧ تموز/يوليه، خلال جلسة مفتوحة، نظر المجلس في تقرير الأمين العام بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2009/332) الذي عرضه سعيد جنيت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس المكتب. واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة عن عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قدمها أنطونيو ماريا كوستا، مديره التنفيذي. وفي المشاورات غير الرسمية التي تلت ذلك، أشاد أعضاء المجلس بدور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في الترويج لنهج إقليمي ومتكامل لمعالجة القضايا العابرة للحدود وتعزيزه. وأشادوا أيضاً بالمبادرات التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة في منطقة غرب أفريقيا.

وفي ١٠ تموز/يوليه، خلال جلسة مفتوحة في إطار البند المعنون ”توطيد السلام في غرب أفريقيا“، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2009/20) لاحظ فيه مع الارتياح استمرار التقدم في حالة السلام والأمن العامة بغرب أفريقيا ورحب بالتطورات الإيجابية في مجالي الإنعاش في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وبناء السلام، وكذلك بالتحسينات في مجال الحكم وسيادة القانون.

وأعرب المجلس عن قلقه بشأن التهديدات الناشئة في غرب أفريقيا، لا سيما الأنشطة الإرهابية في شريط الساحل، وانعدام الأمن البحري في خليج غينيا، والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وأشاد المجلس بمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وطلب إلى الأمين العام، أن يواصل عن طريق ممثله الخاص، في زيادة تطوير التعاون الفعال القائم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

السلام والأمن في أفريقيا

جيبوتي وإريتريا

في ٢١ تموز/يوليه، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية تحت البند المعنون ”السلام والأمن في أفريقيا“ لمناقشة النزاع على الحدود بين جيبوتي وإريتريا. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الذي عرض المستجدات المتعلقة بتنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩). وأبلغ أعضاء المجلس بأن الحالة لم تتغير، منذ الإحاطة الأخيرة التي قدمها: فإريتريا لا تزال تقول بأنها لم تحتل أي جزء من إقليم جيبوتي ولا تزال تتحدى قرار مجلس الأمن الذي دعا البلدين لإعادة قواتهما إلى الوضع السائد قبل النزاع. وأبلغ المجلس كذلك أن إريتريا ترفض حتى الآن المشاركة في أي جهود دبلوماسية لحل النزاع بالوسائل السلمية على الرغم من المساعي المختلفة التي قام بها الأمين العام.

وفي المناقشات التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن أسفهم وقلقهم الشديد إزاء التعنت المتواصل لإريتريا، وممانعتها الإقرار بنزاعها على الحدود مع جيبوتي وحله، مع رفضها في الوقت نفسه السماح لفريق من الأمم المتحدة بزيارة البلد والتحقق من الحالة في الميدان. وأعرب أعضاء المجلس أيضاً عن قلقهم الشديد بشأن سياسات إريتريا في منطقة القرن الأفريقي بأكملها، ولاحظوا أن سلوكها يؤدي إلى تصاعد النزاع ويقوض دعائم الاستقرار في المنطقة ويهدد بالتالي السلام والأمن الدوليين، وأنه لا يجوز السماح لهذا الوضع بالاستمرار إلى ما لا نهاية.

ونظراً إلى المأزق الذي وصل إليه الوضع في منطقة القرن الأفريقي الذي أصبح متفجراً، كرر أعضاء المجلس تأكيد الحاجة إلى الإبقاء على جميع الخيارات مفتوحة لحلّ النزاع، بما في ذلك استكشاف تدابير جزائية للضغط على إريتريا، مع مواصلة الجهود الدبلوماسية في الوقت نفسه. وفي هذا الصدد، شجع أعضاء المجلس الأمين العام على متابعة جهوده الرامية إلى التعامل مع إريتريا لكي يتسنى حل النزاع على الحدود مع جيبوتي بالوسائل السلمية.

آسيا

أفغانستان

في ١٥ تموز/يوليه، اعتمد المجلس بالإجماع بياناً يدلي به رئيس المجلس عن الحالة في أفغانستان (S/PRST/2009/21) رحب فيه، في جملة أمور، بالأعمال التحضيرية التي تجري بقيادة أفغانية فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المحافظات المقبلة المقرر إجراؤها في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، وشدد على أن هذه الانتخابات ينبغي أن تكون حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية وآمنة وشاملة للجميع. ورحب المجلس أيضاً بالتقدم الذي أحرزته الحكومة في تنفيذ الاتفاق المتعلق بأفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، وشجع الحكومة على تعزيز الجهود التي تبذلها من أجل التصدي للمسائل المتعلقة بمجالات الأمن والحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن المسألة الشاملة المتمثلة في مكافحة المخدرات، وأهاب بالمجتمع الدولي مواصلة دعم جهود الحكومة.

ميانمار

في ١٣ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة مفتوحة وقدم له الأمين العام إحاطة بشأن الحالة في ميانمار، في أعقاب زيارته إلى ذلك البلد في ٣ و ٤ تموز/يوليه، وأبلغ المجلس أنه طرح اقتراحات تركز على ثلاثة شواغل معلقة هي الإفراج عن جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم أونغ سان سوكي، واستئناف الحوار الموضوعي، وتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية في عام ٢٠١٠. واقترح أنه يتعين على القيادة العليا في ميانمار أن تقوم بتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الإنمائية الملحة للبلد بواسطة عملية واسعة النطاق تشمل جميع قطاعات المجتمع. وأبلغ الأمين العام المجلس كذلك أنه أوضح أن المجتمع الدولي ينتظر من الحكومة الوفاء بوعدها بجعل انتخابات عام ٢٠١٠ انتخابات شاملة للجميع وحرة وعادلة واتخاذ الخطوات اللازمة بشأن اقتراحه في المستقبل القريب.

واستمع المجلس أيضا إلى بيان أدلى به ممثل ميانمار، والذي بيّن فيه أولويات حكومته، التي تشمل تسليم سلطة الدولة إلى حكومة مدنية بعد انتخابات عام ٢٠١٠، فضلا عن إرساء أساس سليم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة من خلال المساعي الحميدة للأمين العام.

نيبال

في ٢٠ تموز/يوليه، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية بشأن الحالة في نيبال، بما في ذلك أعمال بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وقدم ممثل الأمين العام إحاطة للمجلس بشأن عملية السلام منذ استقالة رئيس الوزراء كمال براشندا. وتبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن عملية السلام وكرروا تأكيد ضرورة قيام جميع الأطراف بالعمل جنبا إلى جنب بروح من التعاون للمضي قدما بعملية السلام وتهيئة الظروف لإنجاز ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال.

وفي ٢٣ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٧٩ (٢٠٠٩)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال لمدة ستة أشهر أخرى لغاية ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٧ تموز/يوليه، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، استمع خلالها إلى إحاطة قدمها أوسكار فرنانديز – تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. واستمع المجلس إلى بيانين أدلى بهما ممثل إسرائيل والمراقب عن فلسطين. وعرض الأمين العام المساعد موجزا للجهود الدولية التي بذلت مؤخرا لتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها استئناف المفاوضات بين الطرفين. وأشار إلى أن الأمين العام وأعضاء الرباعية اجتمعوا في تريستا، بإيطاليا، في ٢٦ حزيران/يونيه، وأبلغ المجلس بأن أعضاء الرباعية أكدوا على وجوب قيام كل من إسرائيل وفلسطين بتنفيذ التزاماتهما بموجب خارطة الطريق. وشدد أيضا على أن قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ما زال يشكل الإطار الأساسي لإحراز التقدم في غزة. ودعا إلى الاستجابة على الفور وبشكل إيجابي لاقتراح الأمين العام بدخول المواد اللازمة لإكمال بناء المنازل والمرافق الصحية والتعليمية المتوقف منذ عام ٢٠٠٧ كوسيلة لتشجيع بدء الانتعاش في غزة.

وكرر أعضاء المجلس تأييدهم للجهود الجارية لتنشيط عملية السلام في جميع مساراتها، وعقد مؤتمر دولي في موسكو.

لبنان

في ٨ تموز/يوليه، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية بشأن الحالة في لبنان، واستمع إلى إحاطة من جانب مايكل ويليامز، المنسق الخاص لشؤون لبنان، الذي عرض تقرير الأمين

العام بشأن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2009/330). وأبرز التطورات الأخيرة في لبنان، ولا سيما الانتخابات البرلمانية التي عقدت في ٧ حزيران/يونيه، واختيار سعد الحريري لمنصب رئيس الوزراء، والعملية الجارية من أجل تشكيل حكومة جديدة. وأشار أيضا إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين لبنان والجمهورية العربية السورية كإحدى التطورات الإيجابية في العلاقات بين البلدين. وأشار إلى أن الخطوة المقبلة الواجب اتخاذها هي ترسيم الحدود المشتركة بين البلدين. وأبلغ المجلس عن الحالة الراهنة بشأن المسائل المعلقة. وتلقى المجلس أيضا إحاطة من إدمون موليه الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، الذي قدم معلومات مستكملة للأعضاء بشأن التطورات في الجوانب التشغيلية والأمنية لأنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) في منطقة عملياتها. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فضلا عن الانتخابات البرلمانية الناجحة التي عقدت في ٧ حزيران/يونيه. وطالبوا جميع الأطراف بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا تاما.

وفي ٢٣ تموز/يوليه، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات التي جرت مؤخرا في جنوب لبنان على أثر حادثة اشتملت على انفجار أسلحة وقعت في ١٤ تموز/يوليه والهجمات التي أعقبتها ضد العاملين في القوة المؤقتة أثناء التحقيقات التي أعقبت ذلك في انفجار الأسلحة.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن الأحداث الأخيرة وأدانوا الحوادث المرتكبة ضد العاملين في القوة المؤقتة، وطالبوا بعدم المساس بحرية حركة القوة المؤقتة في منطقة عملياتها وأشاروا إلى أنه يجري الآن تنفيذ تحقيق مشترك بين القوة المؤقتة والقوات المسلحة اللبنانية. وكرروا أيضا تأكيد ضرورة تنفيذ جميع الأطراف للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا تاما.

المسائل المواضيعية والمسائل العامة

المحكمتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا

في ٧ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٧٧ (٢٠٠٩) والذي قرر فيه، في جملة أمور، استعراض تمديد فترة شغل القضاة الدائمين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والأعضاء في دائرة الاستئناف لمناصبهم بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وتمديد فترة ولاية قضاة دائمين معينين لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أو لحين الانتهاء من القضايا المكلفين بالنظر فيها، أيهما أقرب، وتمديد فترة عمل القضاة الدائمين المعينين ليحلوا محل إيان بونومي ومحمد شهاب الدين وكريستين فان دن فينغيرت لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أو لحين الانتهاء من القضايا التي سيكلفون بالنظر فيها،

أيهما أقرب، وتمديد فترة عمل قضاة مخصصين معينين لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أو لحين الانتهاء من القضايا التي كلفوا بالنظر فيها، أيهما أقرب، وسمح للقضاة المخصصين هارهوف، ولاتانزي، وميندوا، وبراندلير، وترشسل بالعمل في المحكمة لفترة تتجاوز إجمالي مدة الخدمة.

وفي اليوم نفسه، اتخذ المجلس بالإجماع أيضا القرار ١٨٧٨ (٢٠٠٩)، الذي قرر فيه، في جملة أمور، استعراض تمديد فترة ولاية القضاة الدائمين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الأعضاء في دائرة الاستئناف بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وتمديد فترة ولاية قضاة دائمين معينين من الأعضاء في الدوائر الابتدائية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أو لحين الانتهاء من القضايا التي كلفوا بالنظر فيها، أيهما أقرب، وتمديد فترة ولاية القاضي الدائم المعين ليحل محل سيرغي الكسيفيتش إيغوروف لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أو لحين الانتهاء من القضايا التي ستحال إليه، أيهما أقرب، وتمديد فترة ولاية قضاة مخصصين معينين لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ٦ تموز/يوليه، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية بشأن منع الانتشار وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أعرب خلالها أعضاء المجلس عن شديد قلقهم وأدانوا إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعدة قذائف في ٤ تموز/يوليه، في انتهاك آخر لقرارات المجلس ذات الصلة. وأوضحوا أن أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أدت إلى تفاقم التوتر المرتفع بالفعل في شبه الجزيرة الكورية. وطالبوا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالامتثال لالتزاماتها الدولية حسبما وردت في قرارات المجلس ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، وناشدوا جميع الأطراف الإحجام عن أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم حالة الأمن في المنطق.

وأدلى رئيس المجلس بملاحظات للصحافة أعرب فيها عن قلق أعضاء المجلس بشأن أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مشددا على أهمية إنجاز أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع

في ٢٢ تموز/يوليه، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، ترأسها سام كوتيسا، وزير خارجية رواندا، وقال الوزير، في ملاحظاته الافتتاحية، إن المهمة المعروضة على المجلس هي النظر في استراتيجيات يمكن عن طريقها

للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يقدما الدعم الفعال للبلدان الخارجة من النزاعات لتمضي قدما صوب السلام الدائم والإعمار والانتعاش والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصقل هذه الاستراتيجيات. وأوضح أن عملية بناء السلام تقوم على الحقيقة المتمثلة في أنه دون السلام، لا يمكن تحقيق التنمية وأنه دون التنمية لا يمكن التوصل إلى سلام دائم.

وعرض الأمين العام تقريره عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2009/304). وشدد على أن بناء السلام ينطوي على ما هو أكثر بكثير من مجرد إنهاء الحرب. فهو يعني إقامة المؤسسات وبناء الثقة التي من شأنها أن تنقل الناس إلى مستقبل سلمي. وقال أن الشعوب التي أنهكتها الحروب طلبت، مرارا وتكرارا، مساعدتها على إرساء الأمن والسلامة، واستعادة الخدمات الأساسية والمهام الحكومية الأساسية، ودعم عملية انتقال سياسي ودفع عملية الانتعاش الاقتصادي.

وقال السفير هيرالدو مونيوس، من شيلي، رئيس لجنة بناء السلام، إن اللجنة ستدعم الحكومات الوطنية في إدارة العملية الصعبة المتمثلة في وضع أولويات واضحة وقابلة للتحقيق في مجال بناء السلام، والعمل بشكل وثيق مع الموظفين القطريين التابعين للأمم المتحدة بغية كفالة التنسيق وتجنب ازدواجية العمل.

واستمع المجلس أيضا إلى بيان أدلى به جوردان ريان، مدير مكتب منع الأزمات، والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي قال إنه من الضروري التحرك بسرعة وفعالية في مجال بناء السلام لتمكين البلدان الخارجة من النزاع من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد على أهمية الربط الفعال لأنشطة بناء السلام القصيرة الأجل بالانتعاش والتنمية في الأجل الطويل.

وشدد إليستير ماكيكني، مدير مجموعة البلدان الهشة والمتضررة من الصراعات، التابعة للبنك الدولي، على الحاجة إلى المساءلة المالية لكفالة الدعم المالي على المدى البعيد وعلى نحو يمكن التنبؤ به. وأشار إلى أن الأولويات القصوى تتمثل في أغلب الأحوال في الأمن الشخصي والعدالة ووضع حد للإفلات من العقاب وليس في توفير الخدمات العامة الأيسر تحقيقا.

وأدلى مشاركون ببيانات، ومنهم اللورد مارك مالوك – براون، الوزير المعني بشؤون أفريقيا وآسيا والأمم المتحدة بالمملكة المتحدة، ومحمد عبد الله عمر، وزير خارجية الصومال، وإبراهيم إسماعيل إبراهيم، نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون الدولي لجنوب أفريقيا، وجان – فرانسيس بوزيزي، الوزير المنتدب والمكلف بالدفاع الوطني وشؤون قدامى المحاربين

وضحايا الحرب ونزع السلاح وإعادة هيكلة الجيش في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأعضاء المجلس وممثلي ٢٣ دولة عضو.

وفي نهاية المناقشة اعتمد المجلس البيان الرئاسي (S/PRST/2009/23) الذي شدد فيه على أهمية الامتلاك الوطني وعلى ضرورة تحمل السلطات الوطنية لمسؤولية التبكير بإعادة بناء المؤسسات الحكومية وإعادة إحلال سيادة القانون وتنشيط الاقتصاد وإصلاح قطاع الأمن وتوفير الخدمات الأساسية وتلبية احتياجات بناء السلام الرئيسية الأخرى. وأكد المجلس على أهمية زيادة التنسيق مع البنك الدولي وسائر المؤسسات المالية الدولية والدول الأعضاء لتوفير التمويل السريع المرن على نحو يمكن التنبؤ به. وأعاد تأكيد الدور الرئيسي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في بناء السلام. وطلب المجلس من الأمين العام أن يقدم تقريرا خلال ١٢ شهرا، إلى مجلس الأمن والجمعية العامة عما أحرز من تقدم في تطبيق برنامج عمله الرامي إلى تحسين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في ميدان بناء السلام، مع أخذ آراء لجنة بناء السلام في الاعتبار.

التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

في ١٧ تموز/يوليه، وفي أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في جاكارتا في اليوم نفسه، اعتمد المجلس البيان الرئاسي (S/PRST/2009/22)، الذي أدان فيه تلك الهجمات الإرهابية بشدة. وأبرز المجلس ضرورة تقديم مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية النكراء ومدبريها وممولیها والجهات التي ترعاها للعدالة، وحث جميع الدول على أن تتعاون بشكل فعلي، وفقا للالتزامات المنوطة بها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع السلطات الإندونيسية في هذا الصدد.